هذه المسألة بالذات، وهي انتقادات تعود الى العام ١٩٧٥، وحتى الى ما قبل ذلك التاريخ، ولكنها ازدادت حدّة بعد الغاء المعاهدة[٦٠].

ليست هذه، طبعاً، أفضل صورة يمكن ان تكون العلاقات الثنائية عليها. الّا انه ربما أمكن الاعتقاد بأن مصر تراجعت عن سلّم أولويات السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، حيث انتقل مركز الثقل الاستراتيجي الى المشرق بسبب تفجّر أحداث لبنان. ولكن على الرغم من ذلك، فقد ظل الهدف السوفياتي الرئيس الدخول، من جديد، في عملية السلام في الشرق الاوسط في حال تجدد هذه العملية على أساس من المشاركة المتعددة الطرف. ففي كانون الثاني (يناير) ونيسان (ابريل) ١٩٧٦، أصدر الاتحاد السوفياتي بيانين أوضح فيهما سياسته تجاه عملية السلام في المنطقة. ويلحظ المتابع لهذين البيانين انهما، على الرغم من اختلاف الشكل والمضمون فيما بينهما، فانهما تضمّنا موضوعين رئيسين يمكن الأخذ بهما على انهما يشكّلان أساس السياسة السوفياتية تجاه عملية التسوية في الشرق الاوسط في تلك الفترة. الموضوع الاول، كان ثمة تأكيد ان هناك «ثلاث مشكلات رئيسة، يرتبط بعضها بالبعض الآخر بشكل عضوي، ويجب حلها» اذا كان للسلام ان يستتب في المنطقة. وقد تمّ تحديد هذه المشكلات الثلاث على النحو التالي: «اولاً، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧؛ وثانياً، تحقيق المطالب الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه غير القابل للتصرف في انشاء دولته الخاصة به؛ وثالثاً، ضمان أمن وحق جميع دول الشرق الاوسط في ان تحيا حياة مستقلة»[٦١]. وفي ما يختص بالنقطتين الاولى والثانية، فقد تمّ ربط هذه المبادىء ربطاً صريحاً بقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة كأساس للتسوية[٦٢]. أمّا الموضوع الثاني، فاختص بدور الفلسطينيين في عملية التسوية، ونصّ البيانان على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع مراحل مؤتمر جنيف عندما يعقد مجدداً. وقد وصف البيانان هذا المؤتمر بأنه المكان الوحيد الصالح لايجاد تسوية. وأكدا ان القرارات الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، فيما تمّ تأكيد حق هذا الشعب في انشاء دولته الخاصة به[٦٣].

ومع ان المرء يمكن ان يستنتج أكثر مما يجب من التفاصيل الدقيقة لمثل هذه البيانات الحكومية العلنية، ففي الامكان القول، بوجه عام، ان هذين البيانين كانا بمثابة محاولة لاعادة الزخم الى عملية التسوية المتوقعة، ولادخال عناصر جديدة على هذه العملية، وأهم هذه العناصر اثنان: اولهما، محاولة شدّ العرب ثانية الى جانب بعضهم البعض لمواجهة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، على حدّ سواء؛ وثانيهما، تأكيد جديد على أهمية القضية الفلسطينية واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في قرارات مجلس الامن الدولي كما في جنيف، في المحاولات المبذولة لايجاد تسوية. وبالفعل، فقد أوضح بيان أصدر بتاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٦، أولوية الاتجاه المعادي للولايات المتحدة الاميركية عندما تحدث عن الاهداف الحقيقية «لأولئك الذين يودون تأجيل حل مشكلة الشرق الاوسط وتسويتها الى ما لا نهاية... ذلك ان الابقاء على الوضع الحالي في الشرق الاوسط يتفق، بصورة تامة، مع مخططاتهم طويلة الاجل لفرض سيطرتهم على المنطقة، وعلى موارد النفط الضخمة فيها وعلى مواقعها الاستراتيجية الهامة». وحدّد البيان، بأنه من اجل هذا «يود أولئك الذين يستهدفون اغراضاً لا تتفق في شيء مع المصالح المشتركة الحقيقية لشعوب الشرق الاوسط، اضعاف الدول العربية الى أقصى حد ممكن، ودفعها بعيداً [من] طريق التنمية الاجتماعية المطردة، وتأليبها ضد بعضها البعض، واجبارها على ان تعمل وهي مبعثرة وغير متحدة». وذكّر البيان بأنه «تجرى محاولات واضحة لتوجيه ضربة